مسؤولية وسائل الاعلام في الانتخابات البلدية

2023

المفكرة القانونية
THE LEGAL AGENDA

MJRC
MEDIA&JOURNALISM RESEARCH CENTER

مهارات
Maharat

Funded by the European Union
بتمويل من الاتحاد الأوروبي

تقرير أعدته مؤسسة مهارات حول "مسؤولية وسائل الاعلام في الانتخابات البلدية لعام 2023" في اطار مشروع "تعزيز حرية التعبير والاعلام في لبنان" الذي تنفذه مؤسسة مهارات، المفكرة القانونية، مركز أبحاث الإعلام والصحافة (MJRC) بدعم من الاتحاد الأوروبي.

Funded by the European Union
بتمويل من الاتحاد الأوروبي

© ٢٠٢٣
موّل الاتحاد الأوروبي هذا المنشور. وتقع المسؤولية عن محتواه حصراً على عاتق "مؤسسة مهارات" وهو لا يعكس بالضرورة آراء الاتحاد الأوروبي.

قائمة المحتويات:

- **مقدمة**
- **القسم الأول: مهام الصحافي في الانتخابات البلدية**

  - أهمية الانتخابات البلدية
  - دور الاعلام في الانتخابات البلدية
  - استعداد الصحافي لتغطية الانتخابات
  - مهمة التثقيف الانتخابي
  - شروط التغطية الإخبارية في زمن الانتخابات
  - المسؤولية الاجتماعية للصحافي
  - شروط الخبر الانتخابي
  - الدور الرقابي للصحافة
  - قواعد تغطية الانتخابات
  - التغطية حسب مراحل الانتخابات
  - بعض تحدّيات التغطية
  - من يراقب الأداء الإعلامي خلال الانتخابات البلدية؟
  - الامثولات المستقاة من الانتخابات السابقة

- **القسم الثاني:دراسة ميدانية: تفعيل تغطية الاعلام للانتخابات البلدية**
- **خلاصات**
- **التوصيات**
- **المراجع**
- **ملحق**

المقدمة

باتت الانتخابات البلدية والاختيارية على أجندة اللبنانيين، إذ أنّ المجالس الحالية المنتخبة عام 2016 انتهت ولايتها عام 2022 وقد تمّ التمديد لها على ان تجري الانتخابات عام 2023.

بالنظر الى أهمية هذه الانتخابات، يبدو من الضروري الاستعداد لها كي تأتي نتائجها في مصلحة المواطن وتحقق النتائج المرجوة منها من خلال تمكين الناخبين من القيام بدورهم في اختيار قيّمين على شؤون حياتهم اليومية يعملون للخير العام ويتميّزون بمشاريعهم التنموية وسعيهم للاستجابة لحاجة المواطن وتعزيز حياته اليومية ورفع مستوى معيشته وإنجاز المشاريع التي تحتاجها البلدات والمدن من أجل تطورها ورفاهية سكانها.

وبالنظر الى الدور المحوري الذي تلعبه وسائل الاعلام في أي استحقاق ديمقراطي وأهمّه الانتخابات، تسعى هذه الدراسة الى تظهير أهمية الاعلام في الممارسة الديمقراطية وخصوصا في الشأن الانتخابي. لذلك تقوم بتحديد الدور الذي يضطلع به الصحافيون عموما في هذا الاستحقاق. وتحاول الدراسة الاستفادة من تجربة الانتخابات البلدية السابقة في لبنان عام 2016 التي شهدت ثغرات كثيرة في تغطيات وسائل الاعلام والصحافيين لعلّ ذلك يساعد في تحاشيها في الانتخابات المقبلة.

وقد استندت الدراسة في القسم الأول منها الى المبادئ المهنية والقانونية في التغطية الانتخابية والى دراسات حول التغطيات الإعلامية للانتخابات السابقة، فيما تناول القسم الثاني نتيجة استبيان أجري مع مجموعة من الصحافيين للاستفادة من تجربتهم والاطلاع على حاجاتهم لتأدية أفضل دور في التغطيات الانتخابية المقبلة.

القسم الأول: مهام الصحافي في الانتخابات البلدية

١- أهمية الانتخابات البلدية

يشكل اختيار المجالس البلدية استحقاقا هاما، في لبنان كما في غالبية دول العالم، اذ تناط بها مسؤولية إدارة البلدات والمدن، وهي تشكل سلطة محلية تمتلك الكثير من الصلاحيات، وعليها تقوم مهام التنمية المحلية وتحسين اطار حياة المواطنين والاستجابة لحاجاتهم من اجل رفع مستوى حياتهم وتحسين ظروف الحياة في البلدة. وفي هذا الاطار تتنافس القوى السياسية والأحزاب والقوى المحلية وفعاليات المجتمع المدني من أجل تحقيق برامجها التنموية ومشاريعها المتعددة في خدمة المواطن والمجتمع.

وتكتسي هذه الانتخابات أهمية خاصة بالنسبة للمواطنين، لان المجالس البلدية هي السلطة المباشرة التي يتواصلون معها في حياتهم اليومية، وليس كما هي الحال مع الوزراء والنواب الذين يمارسون سلطة وطنية نادرا ما تكون على تماس مباشر مع حياة المواطن اليومية.

لذلك تقع على الناخبين في القرى والبلدات والمدن مسؤولية مباشرة في حسن اختيار ممثليهم الذين سيتولون مهام إدارتهم المحلية للسنوات المقبلة. من هنا حاجة الناخبين الى التعرف على المرشحين والاطلاع على برامجهم الانتخابية وعلى المشاريع الذين يتبنون تنفيذها خلال توليهم المسؤولية، اذ لا يمكن للناخب ان يحسن الاختيار من دون التعرّف على المرشحين، والاطلاع على برامجهم كي يتمكن من المقارنة بينهم واختيار من يراه الافضل.

هذه الحاجة الضرورية عند الناخب لا تقتصر على التعرف على المرشحين وبرامجهم بل تتعداها الى معرفة أهمية الاستحقاق، وصلاحيات هذه المجالس، واليات الانتخاب، وعملية إدارة المراكز الانتخابية ، وفهم الخطاب السياسي للأحزاب والمرشحين، والمقارنة بين المشاريع الانتخابية المطروحة وأبعادها وخلفياتها، والتحالفات الانتخابية القائمة، وغيرها. ان معرفة هذه الأمور ضرورية كي يتمكن الناخب من الادلاء بصوته عن معرفة تامة بنتائج خياره وبتطابق مع حرية قراره، وكي يتمكن من مساءلة المسؤولين ومحاسبتهم لاحقا.

هذه الحاجة الضرورية عند الناخب لا تقتصر على التعرف على المرشحين وبرامجهم بل تتعداها الى معرفة أهمية الاستحقاق، وصلاحيات هذه المجالس، واليات الانتخاب، وعملية إدارة المراكز الانتخابية ، وفهم الخطاب السياسي للأحزاب والمرشحين، والمقارنة بين المشاريع الانتخابية المطروحة وأبعادها وخلفياتها، والتحالفات الانتخابية القائمة، وغيرها. ان معرفة هذه الأمور ضرورية كي يتمكن الناخب من الادلاء بصوته عن معرفة تامة بنتائج خياره وبتطابق مع حرية قراره، وكي يتمكن من مساءلة المسؤولين ومحاسبتهم لاحقا.

وهنا يدخل دور وسائل الاعلام للتواصل مع الناخب والاستجابة لحاجته في المعرفة والاطلاع على كل ما يحيط بالعملية الانتخابية. لذلك باتت وسائل الاعلام شريكا كاملا في اليات عمل الأنظمة الديمقراطية، وباتت حاجة ضرورية في العملية الانتخابية كي يقوم الناخبون بدورهم الانتخابي عن معرفة تامة وبخيار مسؤول. لذلك يضطلع الصحافيون والقيّمون على وسائل الاعلام بمسؤولية رئيسية في إنجاح هذا الاستحقاق الانتخابي الهام.

٢- دور الاعلام في الانتخابات البلدية

تضطلع وسائل الاعلام في المجتمع عموما بادوار متعددة، واهمها تزويد الجمهور بالمعلومات لمواكبة تطور الحياة من مختلف الزوايا. ولها تعود مسؤولية اختيار الاخبار التي تنشرها انطلاقا من أهميتها بالنسبة للجمهور. فهي تحدد الأولويات من خلال ما تعتبره أساسيا وتهمل الاخبار التي تعتبرها ثانوية بالنسبة لجمهورها. وهي هكذا تحدد "أجندة" الجمهور من خلال ما تراه مهما وضروريا لهذا الجمهور لفهم العالم والمحيط القريب منه. لكنها أيضا تستجيب لانتظارات جمهورها الذي يولي قضايا معينة اهتمامات خاصة لاسيما تلك التي تتعلق بحياته اليومية.

كذلك في موضوع الشأن الانتخابي، هناك مواضيع تهمّ الناخب يفترض بوسائل الاعلام ان تكون على تفاعل مع جمهورها لتزويده بها. لكن من واجباتها أيضا أن تزوّد الجمهور بالمعلومات والثقافة الضرورية التي تجعل من المواطن ناخبا واعيا، مدركا لواجباته المدنية من خلال العملية الانتخابية وقادرا على تكوين رأي نقدي كي يقوم بدوره في اختيار الأفضل أولا، ثم مساءلة ومحاسبة من ينتخبهم لاحقا. لذلك تتعدد مهام وسائل الاعلام في مواكبتها مراحل الانتخابات المتعددة، وتتوزع مسؤوليتها في اتجاهات متعددة:

مسؤولية مدنيّة	في الإضاءة على النظام الانتخابي، على دور الإدارة التنظيمي للعملية الانتخابية، التعريف بالمرشحين وشرح برامجهم ...
مسؤولية حيال المواطنين	وظيفة إخبارية، تشكيل رأي عام، تثقيف الناخبين، التحفيز على المشاركة في الانتخابات، شرح برامج المرشحين الساعين الى كسب أصوات الناخبين...
مسؤولية حيال السلطة السياسية	ممارسة دور وسائل الاعلام كسلطة رابعة، القيام بدور رقابي، مواكبة الانتخابات للتأكد من نزاهة مسارها وحسن تطبيق القوانين...
مسؤولية حيال المرشحين:	عرض برامج المرشحين واللوائح والاحزاب، تقييم هذه البرامج ونقدها، إعطاء مساحة تعبير لجميع المرشحين، المحافظة على الحياد والتوازن في التغطيات...

٣- استعداد الصحافي لتغطية الانتخابات

يكتسي دور الصحافي في تغطية الانتخابات أهمية كبيرة فهو أحد الأطراف الرئيسية في العملية الانتخابية الى جانب الأطراف الثلاثة الأخرى: الناخب، المرشح والسلطة المنظمة. لذلك يفترض به أداء هذا الدور على أكمل وجه لان نجاح الانتخابات مرتبط بحسن أدائه دوره. يبدأ ذلك باستعداد الصحافي للقيام بمهام التغطية من خلال الالمام بالامور التالية:

- معرفة دوره ومهامه في هذه المهمة، ما المطلوب منه، نطاق التغطية وكيفية التحضير لها، حرية الحركة التي يسمح له بها القانون...
- معرفة قانون الانتخاب وقوانين المجالس البلدية والأمور التنظيمية للعملية الانتخابية
- معرفة برامج الأحزاب والمرشحين والتحالفات الانتخابية القائمة.
- استعادة مبادئ اخلاقيات التغطية الإعلامية من حيث التعاطي مع المرشحين ومع الاخبار.

٤- مهمة التثقيف الانتخابي

يكتسي التثقيف الانتخابي دورا هاما في الأنظمة الديمقراطية، وهو أساسي للناخب لتمكينه من اختيار ممثليه بمسؤولية تامة، فمعرفة المرشحين: شخصيتهم، تاريخهم، برامجهم، رؤيتهم... كلها أمور أساسية لحسن الاختيار.

كما يحتاج الناخب أيضا الى الالمام بمبادئ وقوانين العملية الانتخابية: شروط الترشح والانتخاب، الاليات الإدارية والتنظيمية، توزع المسؤوليات، شروط المراجعة... وغيرها من الأمور الضرورية.

وقد نص قانون الانتخابات النيابية في المادة 75 ("في البرامج التثقيفية الانتخابية") : "يتوجب على وسائل الاعلام المرئي والمسموع ان تخصص خلال فترة الحملة الانتخابية، ثلاث ساعات أسبوعيا على الأقل لأجل بث برامج تثقيفية انتخابية تنتجها وزارتا الاعلام والداخلية والبلديات بالتنسيق مع وسائل الاعلام المعنية".

غير أن الناخب يحتاج بالتأكيد الى مواكبة يومية لمواقف المرشحين والأحزاب وتطوّر الوضع العام كي يستطيع تكوين رأيه واتخاذ القرار المناسب. وهذا الدور تقوم به بشكل رئيسي وسائل الاعلام على تنوعها. وهي من خلال برامجها ومقابلاتها ونشرات الاخبار والبرامج الحوارية التي تبثها تضطلع بأدوار متعددة في باب التثقيف الانتخابي ومنها:

- شرح مسار العملية الانتخابية وقوانينها: كيف ننتخب؟ من يحقّ له الترشح؟ من يحقّ له الانتخاب؟ اليات الانتخاب الإدارية والقانونية؟
- التوعية على التحدي الديمقراطي ومسؤولية الناخب والنتائج التي تترتب على خياره في صندوقة الاقتراع.
- شرح المهام الموكلة الى السلطة التي يقوم باختيارها عبر التصويت والمسؤوليات المولجة بها.
- تغطية الحملة الانتخابية وعرض المشاريع الانتخابية للمرشحين...

لكن مسؤولية الصحافي لا تنحصر بالنشر والتغطية وعرض الوقائع، فرسالة الصحافة أولا هي خدمة المجتمع وتحقيق المصلحة العامة. لذلك يضطلع الصحافي بأدوار متعددة تحقيقا لرسالة الصحافة الاجتماعية الوطنية. فهو ليس مشاهدا فقط، بل هو ينخرط في خدمة المجتمع من خلال سعيه لتحقيق المصلحة العامة، كمثل:

- التحفيز على المشاركة في الانتخابات من خلال شرح أهمية الاستحقاق وتحميل المواطنين مسؤولية غيابهم عن دورهم الانتخابي.
- اشراك النساء في العملية الانتخابية من خلال الإضاءة على دورهن الأساسي في المجتمع وحثهن على لعب دورهن وعلى حقوقهن.
- إعطاء الكلام للمرأة عموما وكسر المفاهيم الذكورية التقليدية، والحث على كوتا نسائية لكسر هيمنة الرجل على الحياة السياسية.
- تحفيز الشباب على المشاركة من خلال طرح اهتماماتهم وقضاياهم واعطاءهم الكلام.
- تحفيز الفئات الأخرى في المجتمع كالمعوقين والأقليات واعطاءهم الكلام والدفاع عن حقوقهم.

٥- شروط التغطية الإخبارية في زمن الانتخابات

تختلف التغطية الصحافية في زمن الانتخابات عن التغطية في الأيام الأخرى. بالنظر الى أهمية الاستحقاق، يتغيّر الخطاب السياسي للفاعلين في الشأن العام، ويزداد الخطاب الترويجي الدعائي، وتحاول الأطراف الاستفادة من فعالية وسائل الاعلام للتأثير على الناخبين. كما تزداد الاشاعات والاخبار المغلوطة. لذلك يصبح الصحافي معنيا بشكل مباشر أو غير مباشر، وتزداد الضغوط عليه لتوجيه تغطيته الاحداث.

في هذه الأجواء يصبح على الصحافي مضاعفة جهده وحذره لمواجهة هذه الضغوط المتنوعة، كي يحافظ على تغطية حيادية ومتوازنة، ويدقق في الاخبار التي تصل اليه، وكي تبقى تغطياته خارج التأثير والتلاعب بها.
ومن التحدّيات التي تواجه الصحافي خلال التغطية:

- الحذر في التعاطي مع الاخبار التي يسوّقها الملحقون الاعلاميون للمرشحين والأحزاب، وفي غالبيتهم مهنيون يعرفون كيف يجذبون الصحافي ويسوّقون الاخبار التي تخدمهم.

- برامج المرشحين وبياناتهم هي غالبا جذابة وبراقة، لذلك ضرورة عدم الركون الى ظاهرها بل نقدها وشرح ما وراءها ومقارنتها مع منجزات المرشح أو الحزب والاهداف منها.

- عدم الاكتفاء ببيانات وتصريحات المرشحين بل شرح خلفياتها وإعطاء الكلام لخبراء يحللون الخطاب وابعاده.

- في ندوات المرشحين ومقابلاتهم، عدم الاكتفاء بالنقل والتغطية بل المناقشة وطرح الأسئلة المناسبة والدخول في الأرقام والتفاصيل.

- طرح اهتمامات المواطن والقضايا التي يحاول المرشح في بعض الاحيان تحاشيها.

- لقاء المواطنين والناخبين للتعرف الى مطالبهم وانتظاراتهم ونقلها عبر التغطيات.

- الحرص على تمثيل كل الأطراف في التغطيات وعلى عدم احتكار الفضاء الإعلامي من جانب الأحزاب الكبرى أو المرشحين المتمولين.

- إشاعة أجواء انتخابية هادئة والتشديد على خطاب سياسي مسؤول رغم حماوة الأجواء الانتخابية.

٦- المسؤولية الاجتماعية للصحافي

تقوم مهنة الصحافة أولا على أنها في خدمة المجتمع وخدمة الشأن العام. هذا ما تشدد عليه أخلاقيات المهنة وقواعد سلوكياتها، بمعنى أن لا يسعى الصحافي الى أن يكون في خدمة أشخاص أو أحزاب أو سلطة معينة، أو أن يسعى الى كسب شخصي من خلال ممارسته المهنة. لذلك على الصحافي أن يعمل ضمن هذه المبادئ. وفي تغطيته الحملات الانتخابية عليه ان يبقى متيقظا للأمور الاتية:

- انه سلطة رابعة في خدمة المواطن والمصلحة العامة أولا.
- الالتزام باخلاقيات المهنة كي يعطي اخبارا صحيحة وحيادية لتشكيل رأي عام واع ومدرك.
- معرفة أبعاد ما ينشره من معلومات وتصاريح ووقائع. فالحرية تقيّدها المسؤولية.
- تحاشي نقل الاشاعات والاخبار المغلوطة ولو قام غيره بنقلها.
- ذكر مصدر الخبر وتحاشي السرقة الفكرية.
- تحاشي خطاب الكراهية او الحث على العنف أو التمييز العنصري والجندري.
- احترام قيمة الانسان وعدم تشويه سمعة أشخاص او التجريح بهم.
- احترام الحياة الخاصة وعدم نشرها الا اذا كانت ضرورية لفهم الخبر.
- الحفاظ على الاستقلالية، والانتباه الى مخاطر قرب الصحافي او الوسيلة الاعلامية من خطّ سياسي معيّن أو من مرشح محدد.
- الحفاظ على مسافة واحدة من المرشحين، فالصحافي ليس مناضلا حزبيا وليس في خدمة مرشح ما.
- تحاشي الهدايا وخدمات الأحزاب والمرشحين كمثل خدمات النقل والضيافة وغيرها.
- النزاهة في الحصول على المعلومة، ورفض المال لنقل المعلومة او الحصول على بدل لتغطية أنشطة مرشحين.
- تبليغ من يتحدث معهم عن صفته الصحفية، وعن أن ما يقولونه سيقوم بنشره.

٧- شروط الخبر الانتخابي

تنطبق على التغطيات الانتخابية مبادئ النشر والتغطية بشكل عام. غير انه في فترة الانتخابات تصبح الضغوط على الصحافي كبيرة، ويزداد الضخ الاخباري، وتحمل التغطيات ابعادا أكثر من العادة. لذلك على الصحافي مضاعفة جهده وانتباهه لعدم الوقوع في أخطاء مهنية وأخلاقية. لذلك على الصحافي في الفترة الانتخابية الانتباه الى الأمور التالية:

- التدقيق جيدا في الاخبار بهدف تحاشي الاخبار الكاذبة والاشاعات والترويج والدعاية. كذلك ضرورة أن يقوم بمقاطعة الاخبار مع مصادر أخرى. أي عدم الركون الى مصدر واحد حين يقوم بنشر الخبر.

- في حال الشك بالخبر، بالمصدر، بالظروف التي أوصلت الخبر اليه، عليه حينها التحفظ عن النشر.

- التأكد من كل عناصر الخبر والتدقيق الكامل به: الأشخاص، المكان، الزمان...

- في حال ارتكاب الصحافي خطأ في النشر أو في أحد العناصر الإخبارية عليه أن يعمد الى التصحيح.

- القيام بذكر مصادر الخبر قدر الإمكان. فالمصادر المجهولة تدعو الى الشك.
- الاحتفاظ بالوثائق والتسجيلات والمراسلات التي استند اليها في عملية النشر اذ انه قد يحتاج العودة اليها.

- الانتباه دوما الى اعتماد مبدأي التوازن والحياد في تغطياته. فهي أساسية لمصداقيته ولتغطية ناجحة. لذلك ضرورة امتلاك حس البحث عن التوازن والموضوعية.

- إعطاء الكلام لجميع الأطراف المعنية بالحدث الذي يتناوله. وفي حال تغطية حدث لفريق ما، عليه إعطاء الكلام للفريق المعارض. كما الحرص على احترام مبدأ الحق في الرد.

- على الصحافي أن يتذكر دوما أنه ليس مناضلا حزبيا، وهو لا يعمل لفريق معين. وعليه دوما الانتباه لتحاشي الوقوع في فخ الأحزاب والمرشحين كمثل ارتداء قبعاتهم وقمصانهم او المشاركة في احتفالاتهم كمناصر لهم.

٨- الدور الرقابي للصحافة

يتجسّد مفهوم السلطة الرابعة التي تطلق على وسائل الاعلام في دورها الرقابي بشكل رئيسي. فالصحافي لا يكتفي بحمل الميكروفون ونقل اراء السياسيين والمرشحين، بل عليه ان يلعب دورا نقديا حيال ما يشاهده وما ينقله وما يصرح به الافرقاء. فالسياسيون والمرشحون لا يصرّحون غالبا الا بما يريدون أن ينقلوه للرأي العام بغية التأثير عليه، فيما يخفون ما لا يناسبهم، أو انهم قد يقدّمون الاخبار بطريقة منقوصة أو ترويجية بما يتناسب مع أهدافهم ومصالحهم الانتخابية. كما أنهم يسعون دوما الى تبييض صفحتهم ووضع انجازاتهم في الواجهة بينما "يتناسون" وعودهم أو اخفاقاتهم. هذا الامر لا يدركه غالبية الجمهور.

لذلك على الصحافي الذي يغطّي الحياة السياسية اليومية ويتابع أنشطة السياسيين والمرشحين والذي يطلع على الاحداث والوقائع من مصادر متعددة أن لا يكتفي بما يردده هؤلاء وبما يصرّحون به، بل أن يلعب دورا مزدوجا: دور المراقب الذي يواكب الاحداث بدقة، ودور الناقد الذي يقيّم ويسأل ويناقش ويبيّن الوقائع التي يحاول هؤلاء اخفاءها.

وفي خلال تغطيته العملية الانتخابية يتحوّل الصحافي حكما الى مراقب من خلال مواكبته مراحل العملية الانتخابية وتجوله في مراكز الانتخابات ولقاءاته بالمرشحين والناخبين. فقد يتبين له في جولاته مخالفات متنوعة أو خروقات للقوانين، كما قد يكتشف أمورا تسيء الى مسار الانتخابات الطبيعي، في هذه الحال عليه ان لا يتردد في لعب دوره الرقابي وكشف هذه المخالفات بهدف تصحيحها.
هذا الدور الرقابي والنقدي للصحافي يمارسه من خلال الاتي:

- السعي للوصول الى المعلومات من خلال أجهزة الدولة والأحزاب والمرشحين او شهادات المواطنين، او من خلال خطوات استقصائية يقوم بها وليس الاكتفاء بتصريحات الافرقاء.
- التأكد من ظروف الانتخابات الحرة والنزيهة مع الاخذ بالاعتبار انه ليس قاضيا ولا شرطيا.
- الإضاءة على المخالفات التي يراها او التي تنقلها اليه مصادر موثوقه.
- نقل كيف تجري العملية الانتخابية وكشف الحالات المؤكدة من تزوير، أو ضغوط على الناخبين، أو شراء أصوات،أو غيرها.
- عدم السكوت عن التناقضات التي يكتشفها في أقوال السياسيين والمرشحين والتنقيب في مشاريعهم الانتخابية لتبيان أي أخطاء او مغالطات.
- التعبير عما يراه مسيئا للمصلحة العامة او ما يسيئ الى السلم الأهلي وحسن تطبيق القوانين.

٩- قواعد تغطية الانتخابات

بالنظر الى الدور الهام الذي تلعبه وسائل الاعلام خلال الانتخابات، فان تغطية الصحافي لهذا الحدث تكتسي أهمية مضاعفة، ما يتطلب منه مضاعفة الجهد الذي يبذله من أجل ضمان تغطية مسؤولة، حيادية، تخدم المصلحة العامة التي تتجسد بانجاح هذا الاستحقاق.
لذلك يحرص الصحافي على الالتزام بقواعد عمله الأخلاقية والمهنية تجسيدا للمسؤولية التي يضطلع بها. وهذه القواعد تساعده في التحرر من الضغوط المتنوعة التي قد يتعرّض لها. ومن هذه القواعد:

- الحرص على بث خبر صحيح، متحقق منه، متوازن، حيادي، يحترم القيم الإنسانية.
- تقديم المصلحة العليا للوطن والمواطن على ما عداها.
- إعطاء الكلام للجميع والتعبير عن كل الأطراف في المجتمع.
- التعبير عن برامج المرشحين واعطاؤهم الكلام بتوازن.
- الحفاظ على حياده وعدم الرضوخ للضغوط.
- وعي ابعاد تغطيته وانعكاساتها المحتملة.

١٠- التغطية حسب مراحل الانتخابات

تختلف مواضيع التغطية الانتخابية باختلاف مراحل الانتخاب المختلفة: فتح باب الترشيح، الحملات الانتخابية، عملية الانتخاب، الفرز واعلان النتائج. وعلى الصحافي أن يتحضّر لكل من هذه المراحل، وبشكل أولي الالمام بقانون الانتخاب، معرفة المتنافسين واللوائح المشاركة، الاطلاع على التحالفات الانتخابية، انتظارات الناس وغيرها. ومن المهام التي يضطلع بها الصحافي خلال مراحل الانتخاب على سبيل المثال:

ما قبل الانتخابات

- جمع المعلومات عن الأحزاب والمرشحين واللوائح: الية عملها، تمويلها، وزنها الشعبي، توزعها المناطقي، تحالفاتها، برامجها، وغيره.
- بناء علاقات مع مسؤولي الاعلام عند الأحزاب واللوائح والمرشحين للتواصل معهم عند الضرورة. كذلك توقّع حاجته الى التواصل مع الأجهزة الرسمية المعنية بالانتخابات كوزارة الداخلية والقوى الأمنية.
- وضع لائحة بتحديات الانتخابات، المواضيع المطروحة، مطالب الناس وانتظاراتهم، القضايا المطلبية في المنطقة او البلدة التي يقوم بتغطيتها.
- الاستعداد للتعاطي مع الخطاب الانتخابي للأحزاب والمرشحين وما تنشره وسائل الاعلام ومواقع التواصل المتنوعة من دفق اعلامي عن الحملة الانتخابية: مصدر المعلومات، مصداقيتها، أبعادها، أهميتها...

تغطية الحملة الانتخابية

- يشرح الصحافي في تغطيته حيثيات الاستحقاق ويزود الجمهور بالمعلومات من أجل فهم تحديات عملية الانتخاب وابعادها.
- يستعرض المرشحين وبرامجهم وانشطتهم.
- يبحث عن التنويع في مصادر معلوماته كي لا تقتصر مصادره على الأحزاب والمرشحين.
- يجمع معلومات مفيدة للناخبين والجمهور ويسعى الى مقاربة برامج المرشحين من زاوية انتظارات المواطن.

عند الانتخاب:

- يراقب العملية الانتخابية والتزام القوانين المعمول بها في محيط مراكز الاقتراع وداخل المراكز.
- يتواصل مع مراقبي الانتخابات من مسؤولين ومجتمع مدني لاستنتاج الأجواء السائدة.
- يراقب التدابير الإدارية : العازل، وضع الصناديق، الأشخاص المتواجدين في غرف الانتخابات...
- يتواصل مع الناخبين وقادة الرأي لاستشفاف أيّ ضغوط عليهم وتلمّس حرارة الانتخابات وسيرها.
- يواكب عمليات الفرز وعمل المندوبين وإظهار النتائج.

١١- بعض تحدّيات التغطية

ليست تغطية الصحافي للعملية الانتخابية بالعملية السهلة دوما. فهو وان استعدّ لهذه الانتخابات فقد تواجهه صعوبات وتحديات خلال التغطية كمثل كيفية التعاطي مح حملات مغرضة او عنفيّة او خطاب كراهية، او كيفية التعاطي مع استفتاءات الرأي او مع معلومات غير مؤكدة، وأيضا كيفية استخدام المعلومات التي تسوّقها وسائل التواصل الاجتماعي والتي باتت في مرات كثيرة تشكل مصدرا رئيسيا للمعلومات عند المواطنين وتنافس أحيانا الصحافي في تغطياته.

تحدّي الخطاب العنفي والاشاعات

قد تصدر عن مرشحين أو عن ممثلي أحزاب سياسية مواقف لا يمكن نقلها كما هي بالنظر الى انعكاساتها كمثل الخطاب العنفي وخطاب الكراهية. كما قد يتمّ نشر اشاعات يكون لها انعكاسات كبيرة على المرشحين او على سلامة العملية الانتخابية.
ان التعاطي مع هذه المواقف يتطلّب حكمة ومهنية كبيرة من جانب الصحافي كي لا يكون أداة للترويج لهذا الخطاب او لهذه الاشاعات. وهنا عليه نقل الموقف بدقة عالية ومهنية، ويمكنه حينها إعطاء الكلام لشخصيات معروفة او لمراقبي الانتخابات لتقييم هذه الاخبار والاراء والتحذير منها.

تحدّي استفتاءات الرأي

باتت استفتاءات الرأي احدى أدوات المعارك الانتخابية. فهي وان كانت في الأساس من أجل قياس الرأي العام ومعرفة اتجاهاته، غير أنها تستخدم أيضا كسلاح من جانب أحزاب ومرشحين للتأثير على الرأي العام، خصوصا وأن بعضها لا مصداقية له اذ لا يخضع لقواعد علمية تضمن صحة نتائجه اذ يتمّ تسويقه لأسباب ترويجية. لذلك على الصحافي التعامل بحذر مع استفتاءات الرأي هذه. وينصح لذلك بقواعد كمثل:

- قاعدة أساسية: التعاطي بحذر دوما مع استفتاءات الرأي، وعدم ايلائها الاهتمام الأول او البناء عليها.
- التأكد من جدّية المصدر ومن الذي أجرى الاستفتاء ولحساب من تمّ اجراؤه؟
- طرح بعض الأسئلة حولها: هل تستحق الحديث عنها؟ في أي ظروف تمّ اجراؤها؟ أي شريحة شعبية تمّ استفتاؤها؟ ما هي الأسئلة التي طرحت على المستفتين؟..

تحدّي وسائل التواصل الاجتماعي

باتت وسائل التواصل الاجتماعي مصدرا مهما للجمهور تزوّده بالمعلومات وتغطّي احداثا وأنشطة متعددة وتنافس وسائل الاعلام في سرعة الخبر كما باتت تشكل مصدرا اخباريا للصحافيين في الكثير من المرات.

يمكن للصحافي مواكبتها والاستفادة منها في بعض المرات، لكن عليه التعاطي معها بحذر لانها غالبا لا تخضع لمبادئ العمل الصحافي المهني من حيث المصداقية كما هي ليست غالبا حيادية. كما يلاحظ أنها في الغالب تنقل معلومات سطحية، سريعة، موجهة، وترويجية، وفي بعض المرات انفعالية. لذلك يسعى الصحافي الى التأكد من صحة اخبارها والسؤال عن اهداف ما تنشره.

١٢- من يراقب الأداء الإعلامي خلال الانتخابات البلدية؟

تنصّ القوانين الانتخابية في العموم على اليات مراقبة سير العملية الانتخابية ضمانا لنزاهتها ولحسن سيرها ولضمان مساواة الفرص بين المرشحين. وقد نصّ قانون الانتخابات النيابية في لبنان على انشاء "هيئة الاشراف على الانتخابات"، اوكل اليها مهام مراقبة هذه الانتخابات بما فيها الاعلام والاعلان خلال الانتخابات.

كما نصّ قانون البلديات في المادة 16 على أنه

"تسري على الإنتخابات البلدية أحكام قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب"، أي انه من المفترض ان تقوم "هيئة الاشراف على الانتخابات" بمراقبة الانتخابات البلدية كما قامت به خلال الانتخابات النيابية. غير ان ما حصل خلال الانتخابات البلدية الأخيرة انه لم يتم تفعيل عمل هذه الهيئة وبالتالي لم يكن هناك من جهاز رسمي لمراقبة أداء وسائل الاعلام او لمراقبة الانفاق الانتخابي.

لذلك ظهرت الكثير من النواقص والثغرات في ميدان التغطية الإعلامية خلال الانتخابات السابقة، ويبدو من الضروري إيجاد الية ما للقيام بهذا الدور الرقابي ولاسيما:

- مراقبة الانفاق الانتخابي 6 أشهر قبل الانتخابات (كما هي الحال في فرنسا).
- ضمان حق المرشحين كافة بالوصول الى الاعلام للتعريف بمشاريعهم وطروحاتهم.
- ضرورة تنظيم الاعلام والاعلان الانتخابيين ضمانا للمساواة خصوصا وان الاعلام اللبناني يتبع في غالبيته لشركات خاصة ولأحزاب ما يعزّز ارتباطه بمرشحين محددين.
- ضمان حق الرد.
- مراقبة استفتاءات الرأي.
- مراقبة خطاب الكراهية او الخطاب العنصري والخطابات العنفيّة.
- ضمان حق المرأة والأقليات في الوصول الى الاعلام.
- اشراك الاعلام العام (التابع لوزارة الاعلام) بعملية التثقيف الانتخابي وبتعزيز الديمقراطية من خلال الإفساح في المجال لمختلف المرشحين واللوائح للتواصل مع الناخبين.

١٣- الامثولات المستقاة من الانتخابات السابقة

رصدت الدراسات التي أجرتها مؤسسة مهارات على التغطيات الإعلامية خلال فترة التحضير للانتخابات البلدية السابقة مجموعة من الأخطاء والنواقص والثغرات نالت من حسن سير العملية الانتخابية وحرمت مرشحين من حقهم في التعبير وعطلت فرص المساواة في الحضور في التغطيات الإعلامية.

استنادا الى خلاصات هذه الدراسات يمكن التذكير بأبرز هذه النواقص تمهيدا لمعالجتها في الانتخابات المقبلة:

في التثقيف الانتخابي:

- ضعف التثقيف الانتخابي والقانوني حول العملية الديمقراطية، فهو انحسر لما دون النصف بالمئة في التغطيات الإخبارية التلفزيونية .
- ضعف التوعية على الديمقراطية: يفترض بوسائل الاعلام المشاركة في بثّ ثقافة الديمقراطية وحثّ الناخبين على اداء واجبهم الانتخابي وشرح آليات الانتخاب وقوانينها والاضاءة على المخالفات المرتكبة .
- غياب البرامج الانتخابية للمرشحين وغياب نقاش عام حول رؤية اساسية للدور البلدي في إدارة شؤون المواطنين اليومية. فيما يفترض بالبرامج الحوارية ان تفتح الهواء من اجل عرض المرشحين مشاريعهم امام الجمهور كي يتمكن الناخبون من المفاضلة والخيار ما يسمح لهم في مرحلة لاحقة بمحاسبة الذين انتخبوهم.

في الظهور الإعلامي:

- سيطر السياسيون على الحصة الكبرى من الهواء في البرامج الحوارية التلفزيونية (39%) يليهم الخبراء والمحللون (26%) ومن ثم المرشحون بنسبة (23%). اما المجتمع المدني فلم يحظ الا بنسبة 2% اضافة الى 8 % من الضيوف المستقلين. وهذا يبيّن سيطرة البعد السياسي للمعركة الانتخابية الذي تقدّم على البعد الانمائي، فيما يفترض ان يكون البعد الانمائي غالبا في الانتخابات البلدية بحيث يكون هناك مساحة كبيرة للمرشحين لعرض برامجهم الانتخابية.
- لم تعط لمبادرات المجتمع المدني حقها في النقاش العام.
- غياب المرأة: كان غياب المرأة صارخا سواء كضيف في البرامج الحوارية وسواء كموضوع جندري. وما تزال المرأة اللبنانية تعاني من التهميش في الحياة السياسية كما على الصعيد الاعلامي.
- بدت التغطيات لدعم تصويت الشباب ومشاركة المرأة في الانتخابات خجولة.
- غياب صوت الناخب ومطالبه: غاب كليا عن البرامج الحوارية التلفزيونية أي صوت للناخبين او للجمهور، بينما يفترض اعطاء مساحة لهؤلاء للتعبير عن مطالبهم وتقييم اداء البلديات والتعبير عن انتظارات المواطنين.

انحياز وسائل الاعلام:

- ظهر الاصطفاف السياسي للعديد من وسائل الاعلام، بحيث شاركت هذه الوسائل في إدارة العمليات الانتخابية من خلال التركيز على أنشطة بعض اللوائح ومهاجمة اللوائح المنافسة ونشر أرقام نتائج ترويجية للتأثير على الناخبين.
- على خلاف الأعراف والقواعد المعتمدة في الديمقراطيات الحديثة لم يكن هناك أي "لحظة للصمت الإعلامي" الذي لاحق الناس حتى صناديق الاقتراع.
- ساهمت وسائل الاعلام التي استندت الى احصائيات مضخمة أو غير دقيقة في تغطياتها للعديد من المعارك الانتخابية في التهويل واضعاف القدرة التنافسية وبالتالي تشويه العملية الديمقراطية.

في أداء الإعلاميين

- لوحظ ان هناك نقصا في الاعداد المهني والخبرات في مجال التغطية الانتخابية، فمعظم الاعلاميين اكتسبوا خبرات ومهارات التغطية من عملهم وتجاربهم الخاصة. لذا من الضروري تعميم فكرة التدرّب على التغطيات الانتخابية.
- عدم حيادية بعض مقدمي الاخبار واستغلال المنصب للترويج. خدمة لأحزاب أو لمرشحين.
- عدم احترام الحق في الوصول الى المعلومات والاخبار والاحصاءات التي تهمّ المواطنين.
- ظهرت ضرورة اقرار حصانة قانونية خاصة للاعلاميين اثناء قيامهم بتغطية الانتخابات والعمل على تسهيل تواجدهم في مراكز الاقتراع والفرز.

القسم الثاني:
دراسة ميدانية: تفعيل تغطية الاعلام للانتخابات البلدية

انطلاقا من الامثولات المستقاة من تغطية الانتخابات البلدية السابقة، وبهدف ردم الثغرات التي أظهرتها الدراسات عن تلك الانتخابات، وبغية تفعيل أداء وسائل الاعلام في لعب دورها كاملا في الانتخابات البلدية المقبلة، تمّ اجراء دراسة ميدانية هي عبارة عن استبيان يتضمّن مجموعة من القضايا بهدف جمع الأجوبة على أسئلة تسعى الدراسة الى الإضاءة عليها.

أما مجتمع الدراسة فهي عيّنة من 15 صحافية/صحافي: 53 % إناث و 47% ذكور يعملن/ون في عدد من المؤسسات الإعلامية المختلفة (تلفزيون- صحف - مواقع اخبارية - اعلام بديل - صحافي حر)، سبق لهن/م تغطية الانتخابات البلدية السابقة عام 2016، وبالتالي فان أجوبتهن/م تساهم في استخلاص نقاط ضعف التغطيات الإعلامية السابقة وتجيب على حاجة هؤلاء الصحافيات/ين من أجل تفعيل دورهن/م في التغطيات المقبلة.

وقد تمّ تصميم أسئلة الاستمارة بالاستناد الى خلاصات دراسات تغطيات الانتخابات السابقة فضلا عن مبادئ التغطية المهنية والعمل الصحفي. ونستعرض في ما يلي النتائج التي خلص اليها الاستبيان:

- **حول الإلمام بقانون الانتخاب؟**

بالنظر الى الحاجة الضرورية للصحافيين الى معرفة جيدة بقانون الانتخاب، كان السؤال الموجّه اليهم: هل تعرفون قانون الإنتخاب المطبّق على الانتخابات البلدية؟ وجاءت الأجوبة أن 73.3% أنهم يعرفون قانون الانتخابات، فيما جاءت 26.7% من الأجوبة "الى حدّ ما". وهذا يؤشر الى تردد عند الصحافيين حيال الإلمام جيدا بالقانون.

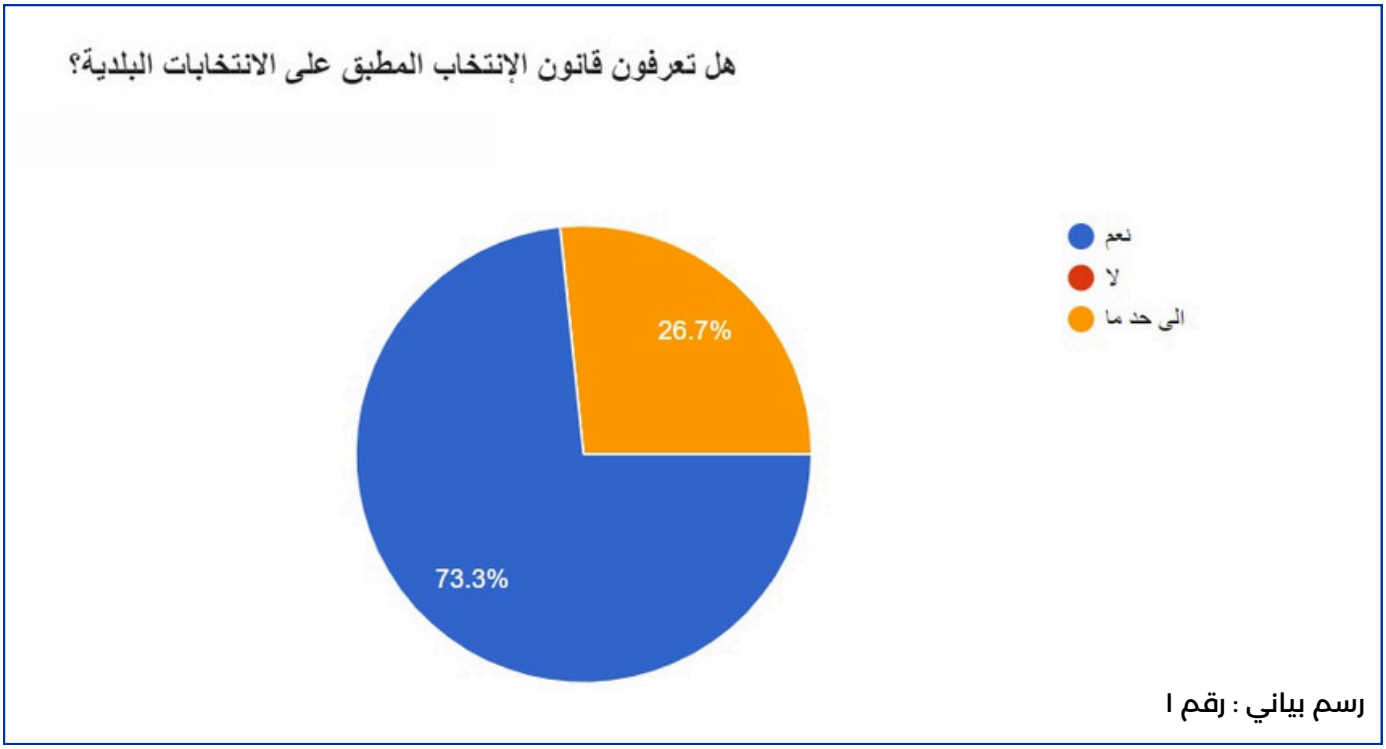

رسم بياني : رقم ا

ويتأكد هذا التردد في السؤال التالي: ما هو النظام الإنتخابي المتّبع في الإنتخابات البلدية 2023، وهل هو نسبي أم أكثري؟ فجاءت الاجابات: حوالي 46% أكثري، 40%، نسبي، و 13% من دون جواب. وهذا يؤشّر الى أنهم لا يحيطون بكل جوانب القانون. وهنا تكمن الحاجة للتعمّق في قانون الانتخابات الذي سيعتمد للعام 2023.

ا- الاستمارة في ملاحق الدراسة.

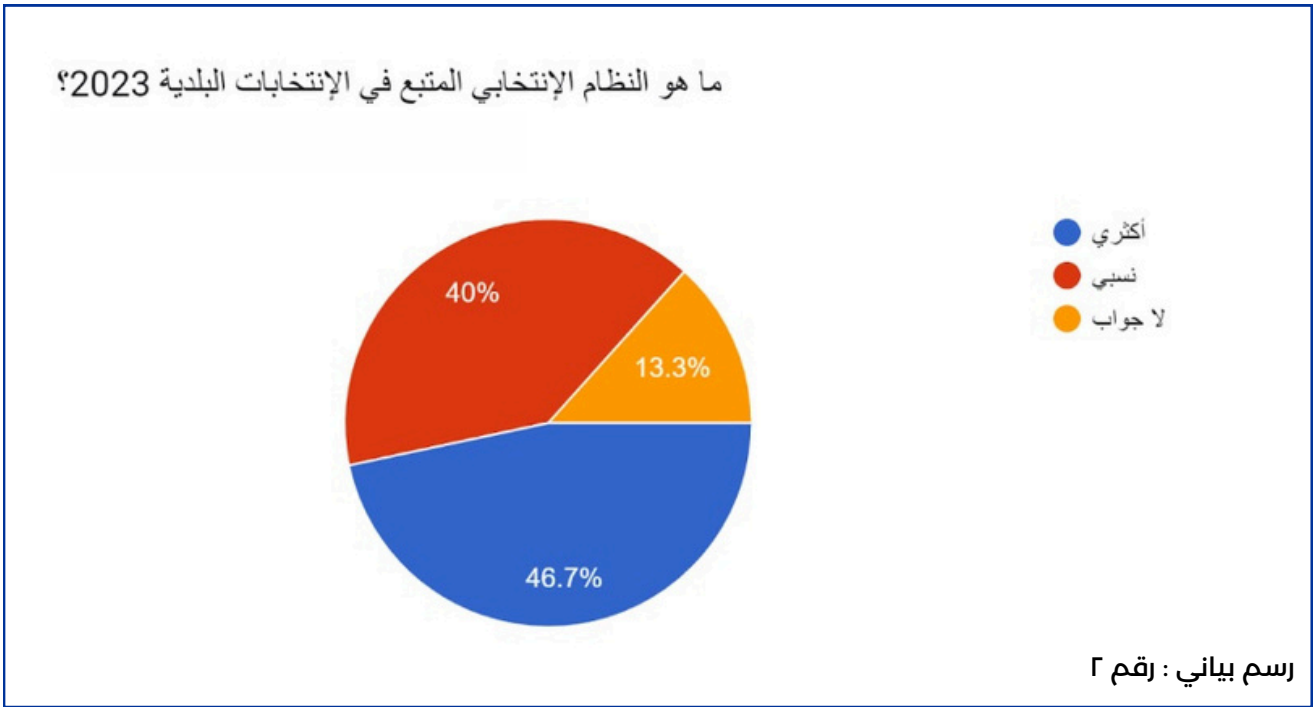

رسم بياني : رقم ٢

- **حول حقوق الصحافي في تغطية الانتخابات؟**

بغية ادراك مدى معرفة الصحافيين بحقوقهم خلال تغطية العملية الانتخابية، جاء في الاستبيان السؤال المزدوج التالي: هل تعرفون حقوق الصحافي في التغطية الإنتخابية؟ واذا جاء الجواب إيجابيا يليه السؤال المكمّل: ماذا تعرفون من حقوق الصحافي أثناء تغطية الإنتخابات البلدية؟
وقد جاءت الأجوبة على السؤال الأول أن حوالي 67% من المستفتين يعرفون حقوق الصحافي أثناء التغطية الإنتخابية في حين أن 33% يعرفون "الى حد ما" هذه الحقوق.

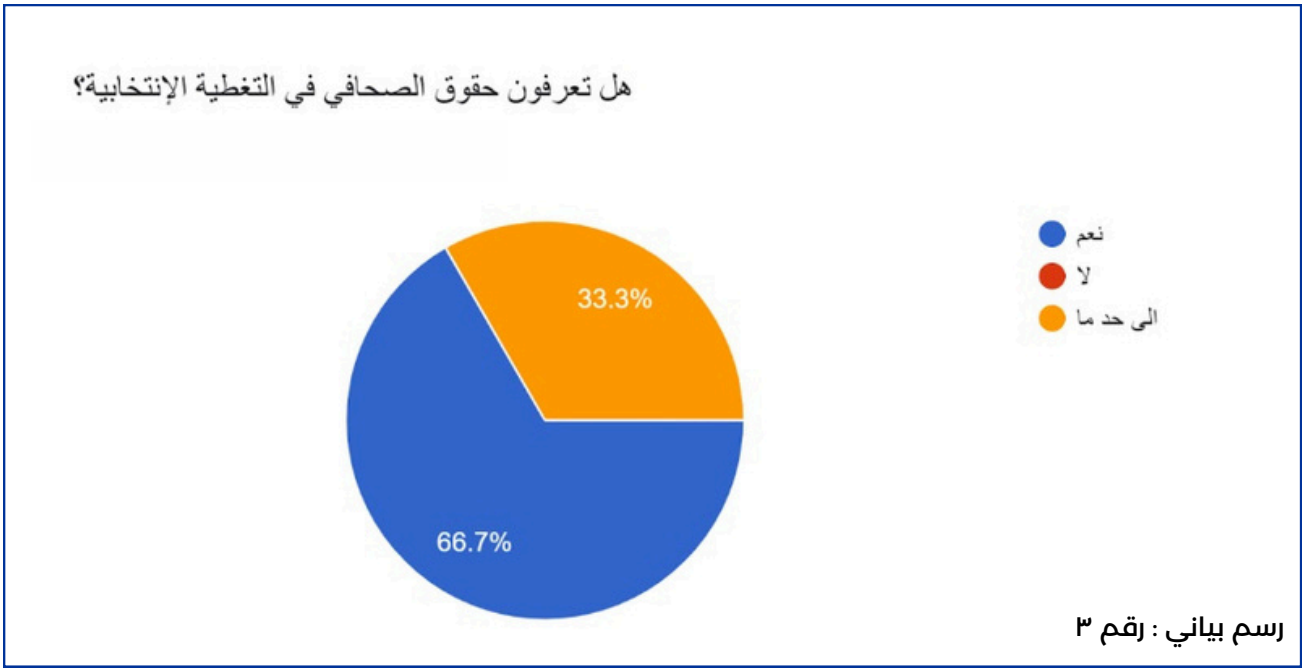

رسم بياني : رقم ٣

أمّا الأجوبة على السؤال المكمّل عن حقوق الصحافي فقد حملت غالبيتها "حق الدخول الى المراكز الانتخابية"، وحوالي 33% تناولت الحقّ في الحصول على المعلومات، ووردت أمور أخرى كالتجوّل بين المراكز، والحقّ في الحماية الجسدية، والحقّ في استصراح الناخبين، بينما حوالي 13% من دون جواب.

وهنا أيضا، تبيّن الأجوبة على السؤال المزدوج أن عددا من الصحافيين لا يلمّ جيدا بحقوقه وأن الأجوبة كانت منتقصة. لذلك يبدو من الضرورة تبيان الحقوق الكاملة للصحافي خلال تغطيته الانتخابات لأن ذلك حاجة لنجاح تغطيته.

- **حول أداء الصحافيين خلال الانتخابات السابقة والصعوبات التي واجهتهم؟**

طرح الاستبيان على العيّنة المستفتاة سؤالا حول مدى رضاهم عن أدائهم في تغطية الانتخابات البلدية السابقة عام 2016، وعن الصعوبات التي اعترضتهم خلال هذه الانتخابات.

وقد اعتبر حوالي 20% منهم أن اداءهم كان بمستوى جيد جدا، و66 % بمستوى جيد، و13% بمستوى متوسط. وهذه النسب تبيّن رضى الغالبية العظمى عن عملهم. غير أن نسبة كبيرة منهم، حوالي 66%، ذكروا أن صعوبات اعترضتهم خلال تأدية مهامهم، فيما 33% لم يشيروا الى أي صعوبات مماثلة.

رسم بياني : رقم ٤

ويمكن اختصار الصعوبات التي تمّ ذكرها بنوعين: الأول مضايقات من جانب السلطات الرسمية كعدم الاستحصال على تصريح للدخول الى مراكز الانتخابات أو مضايقات قوى الامن، والأخر صعوبات مهنية كعدم تعاون الماكينات الانتخابية، والتحقق من المعلومات والحساسيات العائلية في البلدات.

وهنا لا بد من توصيات حيال السلطات الرسمية من أجل تسهيل عمل الصحافيين، وإيجاد خلية إعلامية دائمة للتواصل الدائم مع جميع الإعلاميين في هذا النهار الانتخابي من أجل تسهيل مهامهم.

- **حول تعرضهم لإغراءات؟**

السؤال الرابع في الاستبيان سعى لمعرفة هل تعرّض الصحافيون لمحاولات اغراء للتأثير عليهم خلال التغطية؟ وقد جاء السؤال: هل تعرضتم لإغراءات معيّنة للتأثير على نوعية التغطية؟ واذا كان الجواب نعم، ما هو نوع هذه الإغراءات؟

لا يُظهر الاستبيان محاولات كبيرة لإغراء الصحافيين خلال تغطيتهم الانتخابات، اذ أن حوالي 86% منهم اعلنوا عدم تعرضّهم لأي اغراءات للتأثير عليهم. فقط 13% أعلنوا أنهم تعرضّوا لاغراءات مادية ومعنوية.

وان كانت هذه النسبة ضئيلة، الا أنها تؤكد أن الصحافي يمكن أن يتعرّض دوما لإغراءات للتأثير على قلمه وأن التسلح بأخلاقيات المهنة هو أمر ضروري يجب أن يرافق الصحافي في أداء عمله.

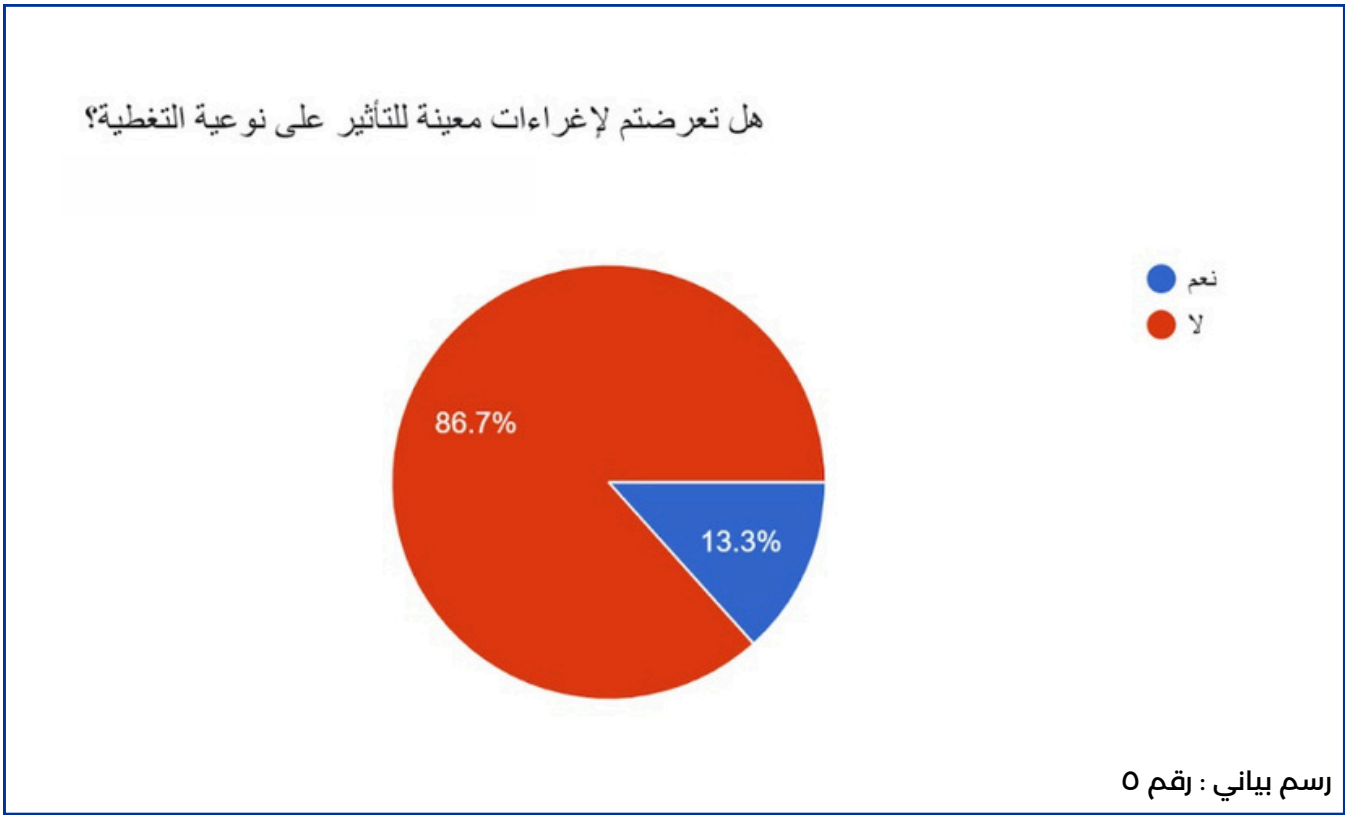

رسم بياني : رقم ٥

- **حول مخالفات يصادفها الصحافي؟**

بالنظر الى مواكبة الصحافيين للانتخابات واتصالهم الدائم بالمرشحين والناخبين ودخولهم قاعات الانتخاب، فهذا يضعهم على تماس مع أفرقاء العملية الانتخابية ما يتيح لهم مواكبتها وبالتالي ملاحظة أي مخالفات أو خروقات قانونية وتنظيمية. لذلك توجّه الاستبيان بالسؤال الى المستفتين عن تصرّفهم أمام مخالفة ما يشاهدونها خلال الانتخابات، وهل على الصحافي ان يأخذ مبادرة معيّنة حيالها. وقد جاءت الأجوبة إيجابية على هذا السؤال بنسبة 93% ما يؤكد إرادة الصحافيين في لعب دورهم كاملا وأن لا يقبلوا بمخالفات تؤثر على حسن سير العملية الانتخابية.

وعلى السؤال اللاحق عن نوع المبادرة التي يمكن أن يتخذونها حيال هذه المخالفة تتنوّع الأجوبة في اتجاهين رئيسيين: الأول هو التبليغ عن المخالفة عند الجهات المسؤولة، والاتجاه الثاني التبليغ عنها لكن أيضا مع الاضاءة عليها ونشرها. غير أن هناك حوالي 13% لم يعطوا إجابة، ربما لأنها لا يعرفون ما العمل في هذه الحال. وهذا يؤكد الحاجة الى ربط الصحافي الميداني أو غرف الاخبار عموما بغرفة عمليات بالنظر الى الدور الهام الذي يمكن للصحافيين أن يلعبونه كمراقبين في العملية الانتخابية.

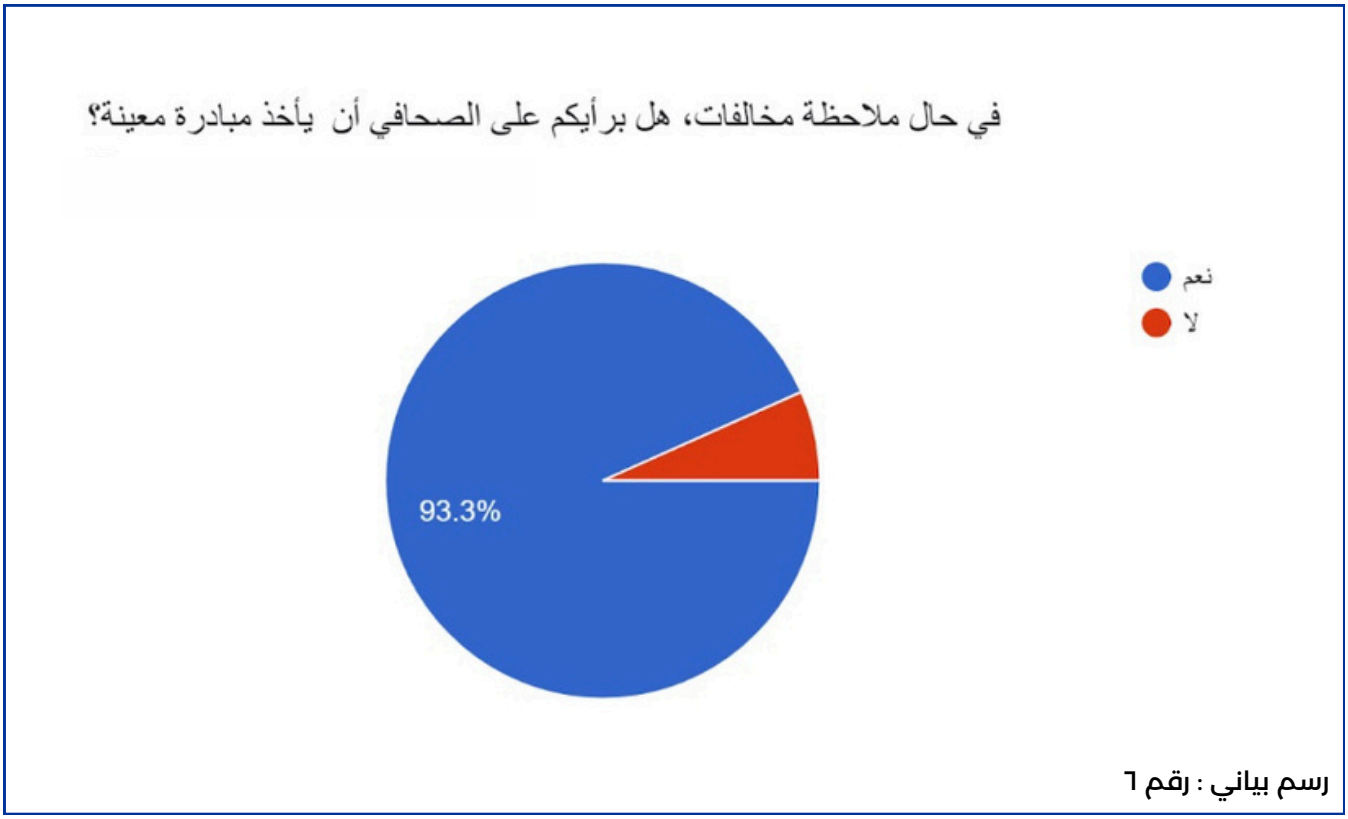

رسم بياني : رقم ٦

- **هل هناك حرية حركة للصحافي في تغطية الانتخابات؟**

سعى الاستبيان الى تلمّس مدى الشعور بالحرية عند الصحافي الميداني خلال تغطية الانتخابات، مع العلم أن الضغوط على الصحافي قد تكون متعددة بما فيها من جانب المؤسسة الإعلامية التي ينتمي اليها والتي قد تكون على محاباة مع مرشحين معينين، أو على تواصل مع أحزاب سياسية ما يعني أنه قد يُطلب من الصحافي الميداني أن يتخلى عن حياده.

وردّا على السؤال: هل هناك حرية حركة للصحافي في تغطية الانتخابات؟ فان حوالي ثلث المستفتين (33.3%) أجابوا سلبا. وهذه نسبة عالية جدا يمكنها أن تنال من صدقية التغطيات الإعلامية عموما.

لذلك فان هذه النقطة مهمة جدا وهي تتطلب العمل حيال إدارات التحرير في المؤسسات الإعلامية أولا لتفعيل الحرية المعطاة للصحافيين لأن ذلك يصبّ في صالح مصداقية الاعلام وقوته، وثانيا للتمييز بين الاعلام والاعلان في العملية الانتخابية. كما يجب الاخذ في الاعتبار حاجة الصحافي الى شعوره بالحرية كي يبدع في عمله: حرية الوصول الى المعلومات، حرية الحركة والتنقل، حرية النقد والتعليق وغيرها.

- **المهارات الصحفية خلال التغطية الانتخابية؟**

سعى الاستبيان الى معرفة ما يراه الصحافي من نقاط قوّة يتسلّح بها خلال أداء عمله. لذلك جاء السؤال: ما المهارات التي تعتقدون أن الصحافي بحاجة اليها من أجل تغطية ناجحة؟

وقد تعددت الأجوبة على هذا السؤال لكنها جاءت في اتجاهين رئيسيين: الأول هو المعرفة: معرفة القانون، معرفة المرشحين، الثقافة السياسية والخبرة المكتسبة في المهنة. وقد طالب البعض بورش عمل لتزويدهم بهذه المعارف. والاتجاه الثاني تناول المهارات الشخصية: كالشجاعة والجرأة والاستقلالية والحياد ولباقة التصرف.
طبعا ان شخصية الصحافي متكاملة: بين مهارات مهنية وثقافية وأخلاقية. وهو يحتاج اليها كلها اذا ما أراد التمايز والابداع في عمله. وهي أيضا مهارات تُكتسب بالجهد الشخصي والتراكم المعرفي والالتزام الأخلاقي.

- **دور الصحافي في التغطية الانتخابية؟**

يقوم الصحافي بمهام متعددة خلال تغطيته الانتخابية وهي تختصر دور وسائل الاعلام بشكل عام من نقل الخبر، الى تشكيل الرأي العام، الى بناء ثقافة الجمهور وغيرها. وقد توجّه الاستبيان الى المستفتين بالسؤال: ما هو برأيكم دور الصحافي في التغطية الانتخابية؟ وذلك بهدف معرفة المنحى الذي يجهد الصحافي من خلاله.

وقد جاءت الأجوبة باتجاه واحد وهو : نقل الصورة، نقل المعلومات، متابعة وتوثيق الاحداث، تسليط الضوء على ما يجري... أي كلها على نسق إخباري. فيما جاءت إجابة واحدة تحدثت عن تشجيع الناخبين.

وفي الواقع فان احد الأدوار المهمة للاعلام خلال الانتخابات هو التثقيف الانتخابي، بما فيه التوعية على العملية الانتخابية، شرح الممارسة الديمقراطية، تشكيل رأي عام مدرك لأهمية ما يقوم به، حثّ الناخبين على القيام بدورهم، تشجيع المرأة على لعب دورها كاملا في المجتمع، تشجيع الشباب والأقليات المختلفة للتمثل في الانتخاب...
هذا الدور يتطلب من الصحافي أن يكون سلطة نقدية حيال السلطة السياسية، وحيال المجتمع. فلا يقوم دور الصحافي فقط على نقل المعلومة، بل هو دور ديناميكي متفاعل مع مجتمعه ومع حاجات هذا المجتمع.

- **هل يمكن للصحافي أن يؤثر في العملية الإنتخابية؟ وكيف؟**

يبيّن الاستبيان إجماع المستفتين على دور الصحافي بالتأثير في العملية الانتخابية. وتختلف الردود على كيفية التأثير فتتنوّع بين خطين: الإيجابي والسلبي. الإيجابي كمثل تشجيع الناخبين، والتوعية، والاضاءة على الاحداث، ونقل الوقائع. ومنها السلبي كمثل التحيّز، وغياب الموضوعية، والحملات الإعلامية الموجّهة.

ويبيّن الاستبيان أن الصحافيين المستفتين مدركون للدور الهام الذي يلعبونه وأهمية موقعهم في الحياة العامة، لأن ذلك يحثهم على الاضطلاع بمزيد من المسؤولية ويدعوهم الى مزيد من الرقابة الذاتية للنجاح في هذه المسؤولية.

- **ما مدى حرية الصحافي في التغطية تجاه مؤسسته الإعلامية؟**

يكتسي موضوع حرية الصحافي في التغطية اهتماما كبيرا، فالحرية هي في اساس عمل الصحافي، ومن دونها يصبح عمله مبتورا ويصبح مستحيلا عليه ممارسة دوره النقدي أو تبنّي الحياد الضروري لنقل الوقائع وتزويد الجمهور بالاخبار بشكل مجرد ومتوازن.
وعند سؤال المستفتين عن مدى حريتهم في التغطية حيال مؤسستهم الإعلامية جاءت الأجوبة لتؤكد وجود معضلة ما عند المؤسسات الإعلامية وغالبيتها مملوكة من شركات تجارية أو ذات ارتباطات سياسية، ما يؤكد ان ارتباطات هذه المؤسسات قد يؤثر على تغطيات صحافييها.

فعلى السؤال عن حرية الصحافيين حيال مؤسساتهم الإعلامية، جاءت الأجوبة في اتجاهات ثلاثة: حرية محدودة، حرية متوسطة، وحرية كبيرة. غير أن غالبية الاجوبة تؤكد أن حرية الصحافي محدودة ما يعني أنه يلتزم بالتعليمات التي تزوّده بها مؤسسته.

- في الاتجاه الأول، حرية محدودة، جاءت أجوبة حوالي 60% من المستفتين على شاكلة: حرية ضعيفة، المؤسسة تتحكم بتوجّه التغطية، لا حرية للصحافي، ليست حرية واسعة، هي حرية تحت سقوف كثيرة، التغطية تتبع خطّ المؤسسة...

- في الاتجاه الثاني، حرية متوسطة، جاءت الأجوبة بنسبة حوالي 20% كالتالي: حرية متوسطة، المؤسسة تتدخل في بعض الأحيان، حريات جيدة. والاجوبة تعني هنا أن للصحافي هامش مقبول من الحرية غير أن المؤسسة قد تتدخل في تغطيته في بعض الأحيان.
- في الاتجاه الثالث، حرية كبيرة، جاءت الأجوبة بنسبة حوالي 13% كالتالي: حريات كاملة.

تظهر الأجوبة على هذا السؤال أن المؤسسات الإعلامية تملي غالبا خطّا تحريريا على مندوبيها، الأمر الذي يشعرهم بأنهم مقيّدون في عملهم. هذا الأمر ينال ليس فقط من ابداع الصحافي ومن دوره في تغطيات متوازنة وعاكسة للواقع، انما تنال أيضا من صدقية الوسيلة الإعلامية وتفقد ثقة الجمهور بها.

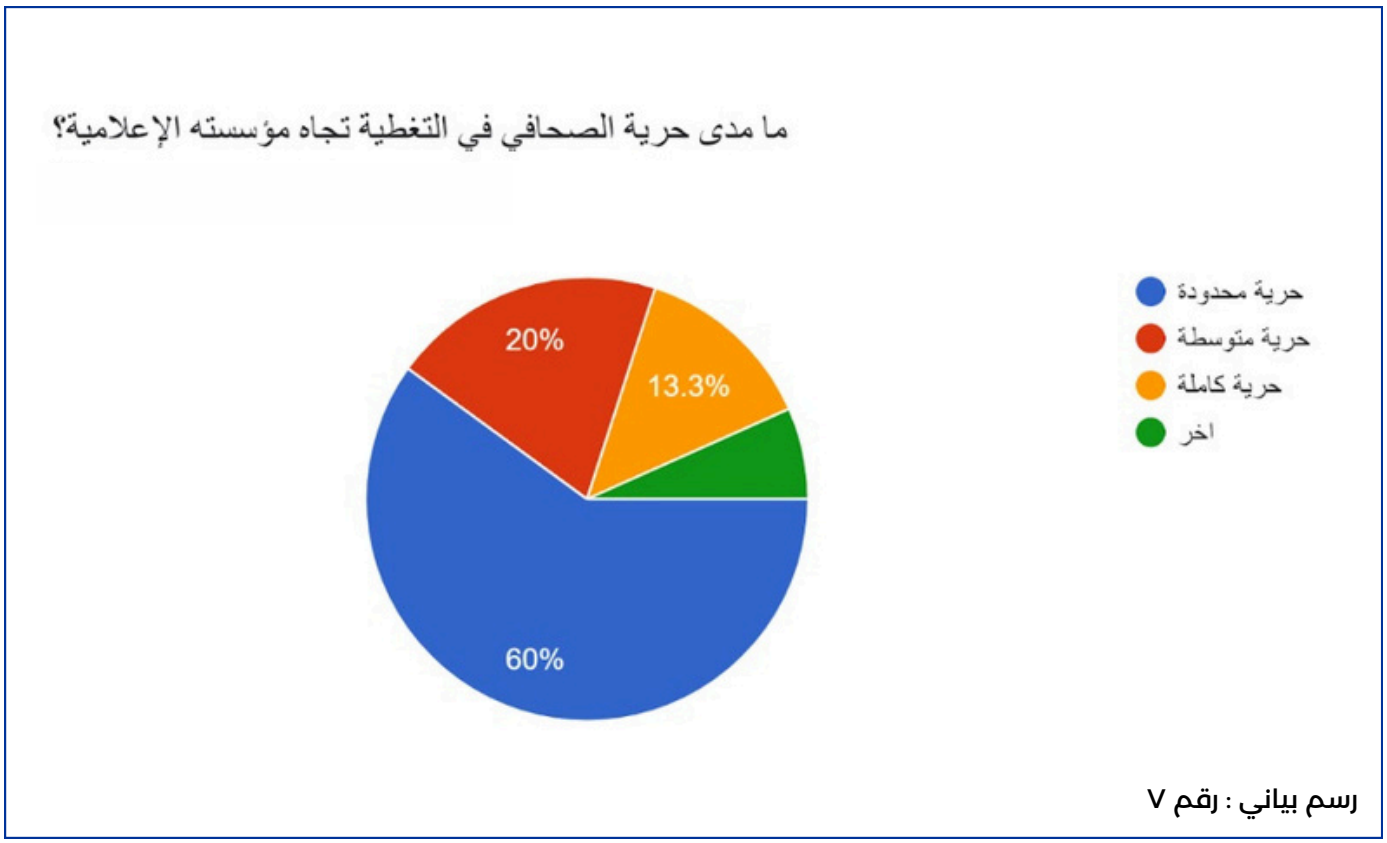

رسم بياني : رقم ٧

- **ما مدى تأثير المال في التغطية الإعلامية؟ حيال الصحافي وحيال المؤسسة؟**

يتطلب الأداء الإعلامي الناجح حيادا من جانب المؤسسة الإعلامية كما من جانب الصحافي فضلا عن حرية في الرأي عند الصحافي. غير أن دخول عنصر المال من شأنه أن ينال من حياد المؤسسة الإعلامية من جهة ويفقد الصحافي حريته من جهة أخرى. والمعروف في لبنان أن المال الانتخابي يلعب دورا هاما في كل استحقاق انتخابي في لبنان وهو يحاول التأثير على الناخبين وعلى وسائل الاعلام.

وردا على السؤال عن مدى تأثير المال في عملية التغطية الانتخابية حيال المؤسسة الإعلامية وحيال الصحافي، أجاب حوالي 93% من المستفتين بان المال يلعب دورا كبيرا في عملية التغطية. 46.6% منهم حددوا أن التأثير على المؤسسات، فيما نسبة مماثلة اعتبرت أن التأثير كبير عموما أي على المؤسسات والصحافيين. فقط حوالي 7% اعتبروا أن التأثير "ليس بالكبير"، أي من غير نفيه.

هذه الأجوبة تؤكد الاشاعات عن تدخل المال الانتخابي للتأثير على التغطيات الانتخابية وهذا يضرب أسس الديمقراطية التي تقوم على إعلام حر وعلى انتخابات حرة. وهذا يستدعي البحث عن حلول حقيقية لضبط تدخّل رأس المال في العملية الانتخابية وفي ضمان حرية المؤسسات الإعلامية وعدم تبعيتها لرأس المال.

- **أي قوانين يجب اقرارها لتحسين تغطية الصحافيين للإنتخابات؟**

طرح الاستبيان سؤالا على الصحافيين المستفتين حول ما قد يقترحونه من تعديلات قانونية من شأنها أن تسهّل التغطيات الإعلامية للانتخابات. وقد جاءت الأجوبة في اتجاهين رئيسيين:

١- الأول تناول حقوق الصحافيين كمثل ضمان حمايتهم وزيادة حرية حركتهم خلال العملية الانتخابية وضمان حقوقهم المتنوعة (حوالي 47%).

٢- الثاني تناول قوانين عامة كمثل انشاء جهاز رقابي عام للانتخابات، وتنظيم الاعلام والاعلان في زمن الانتخابات للحد من سلطة المال، وأيضا تطبيق قانون الحق في الوصول الى المعلومات (حوالي 40%).
فيما جاءت نسبة حوالي 13% من دون اقتراحات.

وتبيّن هذه الأجوبة قلق الصحافيين من ضعف تطبيق القوانين المعمول بها لناحية حماية حقوقهم فطالبوا بحرية حركة أوسع تتيح لهم العمل بحرية أكبر. كما عبّروا عن ضعف تطبيق القوانين العامة كالرقابة على دور المال الانتخابي وعدم تطبيق قانون الحق بالوصول الى المعلومات.

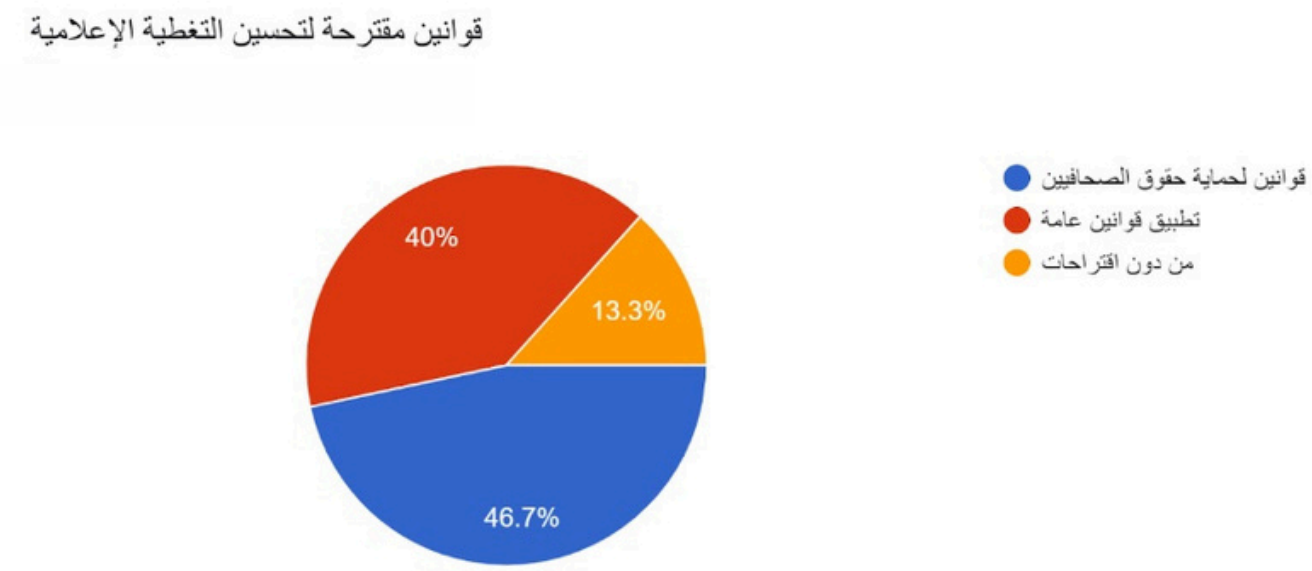

رسم بياني : رقم ٨

- **كيف يمكن للصحافي أن يحفّز الشباب على المشاركة؟**

بالنظر الى أهمية اشراك الشباب في الحياة السياسية ومشاركتهم في الانتخابات البلدية، سعى الاستبيان الى استفتاء الصحافيين عن كيفية مساهمتهم في تحفيز هذه الشريحة من الناخبين. وقد جاءت الأجوبة غنيّة بمعنى أنها حملت اقتراحات عمليّة متعددة تصبّ كلها في خانة التثقيف السياسي، كمثل: الإضاءة على أهمية الانتخابات البلدية، اجراء حلقات حوارية ونقاشية، تحقيقات، شرح أهمية دور الشباب في التغيير، عرض واقع الشباب ومستقبلهم، شرح الصحافيين لتجاربهم وتفعيل دورهم كقادة رأي، وغيرها.

انطلاقا من هذه الأجوبة يمكن استخلاص ثلاثة أمور هامة:

- أهمية التثقيف الانتخابي في الانتخابات البلدية،
- وعي الصحافيين لأهمية دور الشباب والسعي الى تفعيل مشاركتهم،
- وعي الصحافيين لدورهم كقادة رأي وقدرتهم على بثّ روح التغيير.

غير أن هذه الخلاصات الثلاث تنتظر اقتراحات تترجمها ميدانيا، لاسيما موضوع التثقيف الانتخابي الذي ينصّ عليه قانون الانتخاب فيما تطبيقه يبقى هامشيا.

- **كيف يمكن للصحافي الحثّ على مشاركة المرأة في الإنتخابات؟**

تعاني المرأة في لبنان من التهميش، سواء في الحياة السياسية وسواء في التغطيات الإعلامية. لذلك كان السؤال للمستفتين عن كيفية مساهمتهم في تعزيز دور المرأة في العملية الانتخابية. وقد جاءت أجوبة الصحافيين جامعة حول دورهم في هذا المجال. وقد توزّعت على مجالين رئيسيين:

- الأول إعطاء الكلام للمرأة عبر وسائل الاعلام كي تمتلك منبرا تعبر عن رأيها وعن اقتراحاتها من خلاله.
- الثاني قيام الصحافيين بدور تشجيعي حيال المرأة من خلال تغطية نشاطها والاضاءة على دورها الرئيسي في المجتمع وكسر الصورة النمطية السائدة. وهذا يندرج في اطار مهام التثقيف الانتخابي المنتظر من وسائل الاعلام بشكل عام.

وعلى غرار تفعيل دور الشباب، فان اقتراحات الصحافيين حيال تفعيل دور المرأة تنتظر ترجمة عمليّة في مبادرات محددة.

خلاصات

بالاستناد الى تجربة الانتخابات السابقة، وبالاستناد الى الاستبيان المنفّذ مع مجموعة من الصحافيين من ذوي الخبرة، يمكننا أن نستخلص أن نجاح التغطية الإعلامية للانتخابات هو مسؤولية مشتركة بين أطراف ثلاثة: الصحافي الميداني، المؤسسة الإعلامية والسلطات العامة.

مسؤولية الصحافي

واجب الصحافي أولا هو قيامه بتغطية مهنية، أخلاقية ومسؤولة. هذا الامر يتطلب منه مجموعة شروط:

- ثقافة متخصصة، ما يعني الالمام بقانون الانتخاب، بلوائح المرشحين، ببرامج اللوائح والأحزاب ما يتيح له لعب دور نقدي ورقابي.
- وعي دوره كقائد رأي يتأثر به الجمهور ويستطيع بثّ قيم الديمقراطية والمشاركة والسلم الأهلي.
- التزامه النزاهة في وجه الاغراءات والعروض التي قد تنهال عليه من الأطراف السياسية المختلفة.
- حرصه على الحياد والتوازن في التغطيات والتصدّي لمجموعة التحديات التي تواجهه كمثل الاخبار الترويجية، ، والتعاطي مع أنواع الخطاب الإعلامي الترويجي والعنفي وخطاب الكراهية وغيره.
- دوره التثقيفي في التوجه الى الجمهور والى فئات الناخبين وتفعيل دور المرأة والشباب.

- **مسؤولية المؤسسات الإعلامية**

لا يكتمل دور الصحافي بمعزل عن دور المؤسسة الإعلامية التي يعمل فيها. وقد شكا الكثير من الصحافيين من الحرية المحدودة التي تمنح لهم من جانب مؤسساتهم. فانحياز وسائل الاعلام يضرب مبدأ الديمقراطية من جهة، ويضرب مصداقية الوسيلة الإعلامية من جهة أخرى.
كما أن بعض هذه المؤسسات غالبا ما تتأثر بالمال الانتخابي فيسقط الحاجز الضروري بين الاعلام والاعلان. وقد أظهرت دراسات الانتخابات السابقة أيضا ان هذه المؤسسات الإعلامية لا تقوم بواجبها في التثقيف الانتخابي.
ان هذه الممارسات غير المسؤولة من جانب هذه المؤسسات تضعف دور الاعلام عموما وتنعكس على هذه المؤسسات وصدقيتها كما تنعكس على المجتمع بشكل عام.

خلاصات

مسؤولية السلطات العامة

تضطلع السلطات العامة بدور تنظيم الانتخابات من خلال تطبيق القوانين واحترام مبادئ العدل والمساواة بين المرشحين تطبيقا لمبادئ الديمقراطية التي ينصّ عليها الدستور. لذلك يفترض بالسلطة أن تضمن حماية الصحافيين وتأمين القيام بدورهم كاملا. كما عليها مراقبة الانتخابات من خلال تفعيل لجنة الاشراف التي ينصّ عليها قانون الانتخاب، والتي تناط بها مهام المراقبة بما فيها مراقبة الاعلام والاعلام الانتخابي، وضبط الانفاق الانتخابي. وقد طالب الصحافيون السلطة بضمان أمنهم وبقيام غرفة إعلامية/أمنية خلال الانتخابات تواكب قيامهم بمهامهم وتستمع لملاحظاتهم وشكواهم.

مسؤولية المجتمع المدني

لم تتناول الدراسة بمكان مسؤولية المجتمع المدني في العملية الانتخابية، غير أن دور مؤسسات المجتمع المدني أساسية للتحرك حيال وسائل الاعلام والسلطات العامة بهدف تحقيق الأهداف المذكورة مع الاخذ بالاعتبار أهمية الاعلام البديل في المساهمة بهذا الامر.

بناء على ذلك فان الاستعداد للعملية الانتخابية المقبلة تتطلب التواصل مع هؤلاء الافرقاء بغية دراسة الطرق التي تمكنهم من الأداء الأفضل في تحقيق مهامهم.

التوصيات

توصيات للصحافيين:

- الإلمام بقانون الانتخاب، بلوائح المرشحين وبرامجهم، بما يتيح له لعب دور نقدي ورقابي.
- الابتعاد عن الإثارة في التغطية الإعلامية والتركيز على نقل الوقائع بصورة مجردة ومحاربة الشائعات وعدم نقلها والتحقق من المعلومات.
- الدقة والتوازن والحياد في التغطية الإعلامية دون الوقوف مع طرف على حساب طرف سياسي آخر.
- تجنب التشهير او القدح أو الذم والتجريح بأي من اللوائح أو من المرشحين
- اعتماد تغطية إعلامية تخلو من اللغة التحريضية والمذهبية، واعتماد موقف الحياد فيما يتعلق بنقل الوقائع عبر الإعلام العام والخاص من دون التأثر بالإعلان الانتخابي.
- نقل مجريات العملية الانتخابية وكشف الحالات المؤكدة من تزوير، أو ضغوط على الناخبين، أو شراء أصوات، أو غيرها.
- ممارسة دوره التثقيفي في التوجه إلى الجمهور وإلى فئات الناخبين وتفعيل دور المرأة والشباب لاسيما أن هناك عدد كبير من المقترعين الذين سيصوتون لأول مرة في الانتخابات البلدية.
- إعطاء صوت للفئات المهمشة وقضاياهم مثل المعوقين وتحفيز مشاركتهم.
- بناء شراكات مع المجتمع المدني لاسيما الجمعيات المتخصصة بمراقبة الانتخابات واعتمادهم كخبراء ومصدر أساسي للمعلومات في نطاق خبراتهم.

التوصيات

توصيات للمؤسسات الإعلامية:

- على الإعلام عدم الاكتفاء بدور التغطية ونقل الأخبار عن الانتخابات البلدية والانتقال الى الدور الرقابي في كشف الفساد وهدر المال العام في الإدارات المحلية لرفع وعي الناخب على حسن الاختيار.
- إبراز الدور الانمائي للبلديات وعدم تصوير الانتخابات البلدية كمعارك سياسية وعائلية.
- الإضاءة على النظام الانتخابي، التعريف بالمرشحين وشرح برامجهم ونقدها، إعطاء مساحة تعبير لجميع المرشحين، والمحافظة على الحياد والتوازن في التغطيات.
- على وسائل الإعلام الامتناع عن نشر تصريحات السياسيين وغيرهم، التي تتضمن استخدامًا مسيئًا لمصطلحات الإعاقة كوصفهم خصومهم بأي من هذه المصطلحات تعبيرًا عن النقص أو العجز أو الاحتقار وما شابه.
- على وسائل الإعلام الامتناع عن استخدام مصطلحات قد تعتبرها ايجابية في وصف الأشخاص المعوقين (مثال: ذوي الإرادة الصلبة، ذوي الهمم) مما يتنافى مع المصطلحات الحقوقية المعتمدة في الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص المعوقين.
- إطلاق حملات التوعية والتثقيف الانتخابي عبر الإعلام العام والخاص بلغة الإشارة لمراعاة بعض الفئات المهمشة مثل فئة ذوي الاعاقة من "الصم والبكم".
- إطلاق ميثاق شرف أخلاقي خلال الانتخابات البلدية يمنع تسليع النساء ويرفض تعنيف النساء في الإعلام.
- ضمان حضور أكبر للمرأة كمرشحة وخبيرة في التغطيات الإعلامية لوسائل الاعلام خلال الانتخابات البلدية.
- على وسائل الإعلام تدريب الصحافيين الميدانيين على القوانين الانتخابية ومبادئ التغطية المهنية والتحقق من المعلومات وتأمين سلامتهم.

التوصيات

توصيات للسلطات العامة والأحزاب السياسية:

- تنظيم الانتخابات من خلال تطبيق القوانين واحترام مبادئ العدل والمساواة بين المرشحين تطبيقاً لمبادئ الديموقراطية التي ينصّ عليها الدستور كما وملاءمة القوانين الانتخابية بما يؤمن مراقبة فعالة للاعلام والاعلان والإنفاق الانتخابى من خلال تفعيل هيئة الإشراف التي ينصّ عليها قانون الانتخاب.
- تفعيل التواصل العام لاسيما من الإدارات المعنية بالانتخابات خاصة وزارة الداخلية لتسهيل الوصول إلى المعلومات ومكافحة الشائعات التي يتم تداولها في فترة الانتخابات وتقوض العملية الديموقراطية.
- حماية الصحافيين وتأمين القيام بدورهم كاملاً.
- تشكيل غرفة عمليات إعلامية أمنية لتنسيق أكبر بين الفرق الإعلامية والقوى الأمنية بما يتعلق بالتغطية في مراكز الاقتراع وإصدار تصاريح لعمل الصحافيين في المراكز والموافقة عليها والسماح للصحافيين بالدخول الى مراكز الاقتراع وتسهيل حقهم بالمشاركة في الاقتراع عبر السماح لهم في الاقتراع في النطاق الجغرافي لتغطيتهم الميدانية.
- احترام الأطراف السياسية والفعاليات المناطقية والإدارات المحلية لعمل الفرق الإعلامية خلال تغطية الانتخابات البلدية.
- تفعيل الشراكات مع جمعيات المجتمع المدني المتخصصة بمراقبة الانتخابات وتسهيل عملهم بصفتهم مصدر موثوق للمعلومات المتعلقة بالانتخابات.

التوصيات

توصيات عامة صدرت عن ندوة "تغطية وسائل الإعلام لعملية الانتخابات البلدية وسط أزمة نظام ومؤسسات معطلة: أي دور وأية مسؤولية؟ " (عقدت في ١٨ نيسان ٢٠٢٣)

- أن تأجيل الانتخابات وعدم الالتزام بالمهل الدستورية هو سلب لحق الناس في المشاركة السياسية وعلى الاعلام ان يقارب التأجيل من هذا المنحى. ان التأجيل أيضا يخفف من حظوظ المرأة ونخب سياسية جديدة بالمشاركة السياسية، كما له أثر اقتصادي لا يتم التركيز عليه في الاعلام نظرا لدور البلديات في عجلة التنمية المحلية.
- يجب العمل على إيجاد آليات لمراقبة الإعلام والإعلان والإنفاق الانتخابي في الانتخابات البلدية يراعي مسألة عدم إمكانية أي هيئة مشرفة من القيام بهذه الرقابة على اكثر من ١٣٠٠ بلدية، لاسيما ان دور الهيئة في الانتخابات النيابية السابقة لم يثبت جدواه وتبين عدم قدرتها على مراقبة الظهور الإعلامي والانفاق الانتخابي.
- ان التغطية الاعلامية في أوقات الاستحقاقات تنحرف عن هدفها لأن ملكية وسائل الإعلام تتحكم بأجندته وطالما ليس هناك شفافية في الملكية وطالما الإعلام العام ضعيف لا يمكن الحديث عن إعلام مستقل ونزيه يستطيع لعب دوره.
- يجب التركيز في التغطية الإعلامية على الدور الانمائي للبلديات والابتعاد عن الصراعات السياسية والعائلية التي تحدث خلال الانتخابات البلدية.
- أن آليات المحاسبة يجب أن تأتي من القانون وليس فقط من الاعلام كما ان التغيير المجتمعي والرقابة المجتمعية والمحاسبة يجب أن تكون عبر شبكات مجتمعية لديها القدرة على لعب هذا الدور الرقابي قوامها شباب يملكون ثقافة حقوقية وسياسية إذ لا يمكن للإعلام وحده القيام بمناعة مجتمعية.
- ضعف الثقافة القانونية هي أبرز التحديات حتى على مستوى الخبراء وخاصة على مستوى المرشحين وطبعا على مستوى المواطنين الذين يتم اقصاءهم بعد الانتخاب إذ لا يعرفون دورهم بالمشاركة في التأثير على قرارات البلدية الانمائية.
- وزارة الاعلام يمكن ان يكون لها دور في التثقيف الانتخابي. حاليا كل ما يمكن للوزارة هو إعطاء توصيات للإعلام ولكنها غير ملزمة.
- التركيز على أهمية الإعلام المناطقي في تغطية القضايا المحلية وهنا يأتي دور البلديات بالمساهمة بنمو الإعلام المناطقي.
- ان تهميش المراة في الاعلام ليس دائما مقصودا ويجب العمل على زيادة قنوات التواصل بين الإعلام والخبيرات في الشؤون العامة.
- ضرورة اعتماد لغة حقوقية في التغطيات الاعلامية لاسيما عند الاضاءة على قضايا المعوقين وهنا تلعب اليوم وزارة الإعلام دورا فاعلا في التعاون مع الجمعيات المتخصصة لاسيما الاتحاد اللبناني للمعوقين حركيا.

المراجع

- "دراسة حضور المرأة في الاعلام الانتخابي. بلديات 2016". مؤسسة مهارات. https://maharatfoundation.org/studies/elections2016

- دراسة التغطية الإعلامية للانتخابات البلدية 2016". مؤسسة مهارات. https://maharatfoundation.org/womenelectoralmedia2016

- « Médias et Elections. Le réseau du savoir électoral » https://aceproject.org/main/francais/me/med03a.htm

- Guide pratique du journalisme en période électorale ». Edition 2015. Reporters Sans frontières, l'Organisation internationale de la Francophonie.

ملحق

- الجنس

-ذكر

-انثى

- هل تعرفون قانون الإنتخاب المطبق على الانتخابات البلدية؟

-نعم

-لا

-إلى حد ما

- ما هو النظام الإنتخابي المتبع في الإنتخابات البلدية 2023؟

-أكثري

-نسبي

-لا جواب

- هل تعرفون حقوق الصحافي في التغطية الإنتخابية؟

-نعم

-لا

-إلى حد ما

- اذا كان الجواب السابق نعم أو الى حد ما، ماذا تعرفون من حقوق الصحافي أثناء تغطية الإنتخابات البلدية؟

- كيف تقيمون أدائكم في تغطية الانتخابات البلدية 2016 التي قمتم بها؟

-جيد جدا

-جيد

-متوسط

-ضعيف

ملحق

- ما هي الصعوبات التي اعترضتكم؟
- هل تعرضتم لإغراءات معينة للتأثير على نوعية التغطية؟

-نعم

-لا

- اذا كان الجواب السابق نعم، ما هو نوع هذه الإغراءات؟
- في حال ملاحظة مخالفات، هل برأيكم على الصحافي أن يأخذ مبادرة معينة؟

-نعم

-لا

- اذا كان الجواب السابق نعم ، ما نوع هذه المبادرة؟
- هل هناك حرية حركة للصحافي في تغطية الانتخابات؟

-نعم

-لا

- ما المهارات التي تعتقدون أن الصحافي بحاجة اليها من أجل تغطية ناجحة؟
- ما هو برأيكم دور الصحافي في التغطية الانتخابية؟
- هل يمكن للصحافي أن يؤثر في العملية الإنتخابية؟ وكيف؟
- ما مدى حرية الصحافي في التغطية تجاه مؤسسته الإعلامية؟
- ما مدى تأثير المال في التغطية الإعلامية؟ حيال الصحافي وحيال المؤسسة؟
- أي قوانين يجب اقرارها لتحسين تغطية الصحافيين للإنتخابات؟
- كيف يمكن للصحافي أن يحفز الشباب على المشاركة؟
- كيف يمكن للصحافي الحث على مشاركة المرأة في الإنتخابات؟

للمزيد من المعلومات، يرجى التواصل معنا:

2023

الموقع الاكتروني

maharatfoundation.org

المفكرة القانونية
THE LEGAL AGENDA

MJRC
MEDIA&JOURNALISM RESEARCH CENTER

مهارات
Maharat

Funded by the European Union
بتمويل من الاتحاد الأوروبي